

13 مليون أجنبي في مملكة آل سعود.. كيف يقيمون وما هي أبرز أعمالهم؟



13 مليون أجنبي في مملكة آل سعود.. كيف يقيمون وما هي أبرز أعمالهم؟

التغيير

تشكل العمالة الوافدة أحد الأساسيات التي يعتمد عليها آل سعود في مشاريعهم الاقتصادية المختلفة خاصةً النفط، بالإضافة إلى كثير من المهن التي لا يقبل عليها السعوديون، خاصةً في المطاعم، والأعمال الشاقة، وقطاعات الزراعة، والتنظيف والخدمات المنزلية.

ويوجد بمملكة آل سعود، وفقاً لآخر إحصائية نشرتها الهيئة العامة للإحصاء بنظام آل سعود في ديسمبر الماضي، 13.10 مليون عامل غير سعودي، بعد مغادرة أكثر من 1.6 مليون أجنبي بعد زيادة رسوم مرافقي العمالة الأجنبية منذ يوليو 2017.

وبدأت العمالة الأجنبية التدفق إلى مملكة آل سعود بعد فترة قصيرة من اكتشاف النفط في أواخر

الثلاثينيات، إذ تسلمت الأعمال المهنية والفنية والإدارية في مجال النفط، خاصةً من جنوب شرقي آسيا.

وينظم عملَ العمالة في مملكة آل سعود نظام الكفالة الذي يحدد العلاقة بين صاحب العمل والعمال الأجنبي من خلال وساطة مكاتب الاستقدام، حيث قرر النظام أن العامل لحظة وصوله إلى المملكة يصبح ملتزماً بالعمل لدى كفيله وفق بنود العقد، ولا يحق له الانتقال للعمل لدى غيره إلا بإعارته لفترة محددة، أو من خلال نقل كفالته.

وحسب النظام يجب على العمال الأجانب الحصول على إذن كفيلهم لدخول البلاد ومغادرتها، ويُمنع خروج الأشخاص الذين لديهم نزاعات عمل معلّقة في المحكمة.

وتشترط سلطات آل سعود على العمال أن يكونوا خالين من الأمراض المعدية، ومن ضمنها فيروس نقص المناعة البشرية والسل، حيث تجرى اختبارات الأمراض المعدية عندما يتقدم العامل بطلب للحصول على تأشيرة في وطنه الأم؛ ومن ثم يجب إجراؤها مرة أخرى في مملكة آل سعود للحصول على بطاقة إقامة طويلة الأجل.

الإقامة المميزة

وأمام ضخامة أعداد العمالة الوافدة في مملكة آل سعود، والانتقادات الحقوقية الموجهة إلى نظام الكفالة، أقر مجلس الوزراء السعودي نظاماً إضافياً في مايو الماضي، وهو ما بات يُعرف بـ"الإقامة المميزة".

وبموجب هذا النظام بإمكان أي شخص الحصول على "الإقامة المميزة" لمدة غير محددة (إقامة دائمة) مقابل 800 ألف ريال سعودي تُدفع مرة واحدة (ما يزيد على 200 ألف دولار أمريكي)، أو الإقامة عاماً واحداً قابلاً للتجديد مقابل 100 ألف ريال سنوياً (أكثر من 25 ألف دولار).

ويحصل حاملو "الإقامة المميزة" على امتيازات، منها السماح لأُسْرهم أيضاً بالإقامة في مملكة آل سعود، واستقدام عمالة، ومزاولة الأنشطة التجارية، واستخراج تصاريح لزيارة الأقارب، وامتلاك العقارات في جميع أنحاء المملكة باستثناء مدينتي "مكة المكرمة" و"المدينة المنورة".

ويجب على المتقدمين على النظام الجديد استيفاء شروط، أبرزها ألا يقل عمره عن 21 عاماً، وأن يكون

سجله خالياً من السوابق الجنائية، وألا يكون حاملاً لأي أمراض مُعدية، كما يمكن إلغاء الإقامة في حال صدور عقوبة بالسجن بحق حاملها لمدة 60 يوماً أو غرامة مالية تزيد على 100 ألف ريال.

معسكرات "أرامكو" السكنية

ويقوم غالبية المقيمين بمملكة آل سعود في منازل يخصصها لهم أرباب العمل، أو مجمعات سكنية مجهزة، مثل معسكر أرامكو السكني في الظهران والمعروف بين سكانه باسم كامب الظهران.

ومعسكر الظهران منطقة سكنية بنتها شركة أرامكو لموظفيها، تقع داخل مدينة الظهران في المنطقة الشرقية بالمملكة، وتم إنشاؤه في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، ولا يزال الأكبر مع مساحة لاستيعاب أكثر من 11 ألف نسمة.

ويضم المعسكر اليوم أعراقاً متعددة من السعوديين وجنسيات عربية، من لبنان ومصر والأردن، والآسيويين، ومختلف الجنسيات من أمريكا الشمالية والجنوبية، والبريطانيين.

وهناك نوعان من المناطق المعترف بها من قبيل سكان كامب الظهران، حيث إن الأول بُني لأول مرة في بداية عمل الشركة وهو الجزء الأقدم والأكثر هدوءاً نسبياً، حيث إن معظم المحلات التجارية والحدائق في منطقة أخرى تُعرف باسم تلال (هيلز).

ويعد معسكر الظهران أحد ثلاثة مجمعات تابعة للشركة في شرقي البلاد، جنباً إلى جنب مع مخيمات في رأس تنورة (مصفاة وميناء) وبيقق.

وبالإضافة إلى معسكر الظهران، بدأت "أرامكو" مجمعات جديدة مثل العضيلية والسفانية وطناجب.

مخالفو الإقامة

مع تفشي جائحة فيروس "كورونا المستجد" في مملكة آل سعود والتي وصلت أعداد المصابين فيها إلى 2795، والوفيات 41 حالة، بات مخالفو الإقامة يشكلون خطراً على المملكة، وذلك لصعوبة تتبع حركتهم ومعرفة الأرقام الدقيقة عنهم، وأماكن وجودهم.

وفي مملكة آل سعود يوجد أكثر من ثلاثة ملايين مخالف لأنظمة الإقامة والعمل، وفقاً لما نشرته وكالة الأنباء التابعة لنظام آل سعود بتقرير لها في سبتمبر الماضي.

وبلغ إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم في الحملات الميدانية الأمنية والمشاركة بمناطق المملكة كافة خلال الربع الأخير من العام الماضي، (3075645) مخالفاً، منهم (2396112) مخالفاً لنظام الإقامة، و(474086) مخالفاً لنظام العمل، و(205447) مخالفاً لنظام أمن الحدود.

وبلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفين أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود، والتستر عليهم والذين تم ضبطهم، (3790) شخصاً.

ووصل إجمالي عدد المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة (1261) مواطناً، وإجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة (12962) وافداً مخالفاً، منهم (11015) رجلاً، و(1947) امرأة، حسب الإحصائيات الرسمية.

وتوجد عدة عوامل أدت إلى زيادة مخالفين الإقامة بمملكة آل سعود، أولها عدم تعاون المواطنين والمقيمين مع رجال الأمن، وتواطؤهم مع تلك الفئة وفقاً لدراسة أعدتها رئيس قسم العلوم الاجتماعية بجامعة حائل وحملت عنوان "الخطورة الاجتماعية لمخالفين نظام الإقامة" (واقعتها وأساليب الوقاية منها).

ونبّهت الدراسة إلى أن عدم توافر البيانات الرسمية حول مخالفين نظام الإقامة، يعد من أكثر العوامل التي تحدت من إجراءات الدراسات وتطويرها اعتماداً على معلومات حديثة واضحة ومنظمة.

وتوصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات تخصصية موسعة، تهتم بالخطورة الاجتماعية لفئة مخالفين نظام الإقامة، وتبلور المشكلة في نقاط واضحة محددة من جميع الجوانب، بما يمكن الباحثين والمتخصصين من وضع الخطط العلاجية والوقائية المناسبة وفقاً لنتائج هذه الدراسات.

وشرعت سلطات آل سعود في تمديد "هوية مقيم" آلياً للوافدين الموجودين داخل أو خارج المملكة العاملين في القطاع الخاص، والمنتھية إقاماتهم، لمدة ثلاثة أشهر إضافية دون مقابل مالي.

كما قرر الملك سلمان بن عبد العزيز علاج مرضى "كورونا" في المملكة من المواطنين والمقيمين

والمخالفين لنظام الإقامة مجاناً .